أسواق اليمن منذ بداية القرن الثالث حتى القرن التاسع الهجري التاسع – الخامس عشر الميلادي

(٢٠٥ – ٨٥٨هـ / ٨٢١–١٤٥٤م)

الحسين عادل أبو زيد محمد

باحث دكتوراه تاريخ إسلامي

كلية دار العلوم

جامعة المنيا – جمهورية مصر العربية

بيانات الأطروحة

أطروحة ماجستير في التاريخ الإسلامي

قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية- كلية دار العلوم

جامعة المنيا - مصر ٢٠١٢.

إعداد: الحسين عادل أبو زيد محمد

إشراف: أ.د. نصاري فهمي غزالي

كلمات مفتاحية:

الموانئ اليمنية، الطرق التجارية، التبادل التجاري، تاريخ الأسواق، الحضارة الإسلامية

مُقدِّمَة

تُعَدّ أسواق اليمن من القرن الثالث حتى القرن التاسع الهجري / التاسع – الخامس عشر الميلادي من المسائل التاريخية الحضارية التي لم يكشف عنها بعد، ومازالت الحاجة ماسة إلى مزيد من التعرف إليها، كما أن الضرورة تقتضى بدراسات متأنية واسعة النطاق والاطلاع على المصادر العربية والمعربة للوصول إلى الغاية المنشودة ألا وهى خروج ذلك التاريخ وتلك الحضارة من ظلمة الغموض إلى نور الوضوح. وترجع أهمية هذا البحث إلى أن أسواق اليمن في تلك الفترة من الزمن لم تلق أي اهتمام من الباحثين، ومن هنا كان لازما الكشف عن تاريخ هذه الأسواق وما لعبته من دورا حضاريًا في تاريخ اليمن والأمة الإسلامية.

والجدير بالذكر؛ أن باعثي على اختيار هذا الموضوع بالذات لدراسته هو ندرة الكتابات عنه، بجانب ما قامت به هذه الأسواق من دور حضاري في الارتقاء بالدولة اليمنية والنهوض بها، وربطها بما جاورها من البلدان العربية وغير العربية، وقد ساعدها على ذلك موقعها المتميز في ملتقى طرق التجارة الدولية.

كما أن ندرة المادة العلمية، لم تكن حجر عثرة في طريق هذا البحث، الذى حاول فيه الباحث أن يسلكه إلى نهايته. وإن كان ذلك لا ينفي عنه أنه حاول من ذلك مطلبًا صعبًا، حتى بلغ منه الجهد في أشتات الكتب ولكن الله يسر له أن يكون صورة هي أقرب ما يكون إلى الواقع للأسواق اليمنية، فقد وقفت على مصادر عربية ومعربة إلى جانب كتب الرحالة والجغرافيين والدوريات، كما أطلعت على مراجع عربية وأوربية حديثة، وهذا النطاق الذى ينبغي أن تكون عليه دراسة التاريخ الإسلامي. ويتضمن موضوع البحث دراسة مستفيضة للأسواق اليمنية وذلك في غضون ما يقرب من ستة قرون، وفي خلال تلك الفترة الزمنية احتلت الأسواق اليمنية مكانة عالية بفضل طريق التجارة البحري إلى ميناء عدن الذى لعب دورًا هامًا في تجارة العبور، واكسب اليمن دورًا تجاريًا هامًا في المنطقة.

فصول الرسالة

هذا وقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول تسبقهم دراسة لأهم مصادر البحث، ثم تمهيدًا له ويعقبهم الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع، وقد تناول التمهيد الحديث عن اليمن من حيث سبب التسمية بهذا الاسم وكذلك تعريف الجغرافيون القدامى والمحدثون لمصطلح اليمن من الناحية الجغرافية، وأيضا مدى تأثير الموقع الجغرافي لليمن على النشاط التجاري بداخل أسواقها، كما يبرز هذا التمهيد أهم قرى ومدن اليمن، ويتناول أيضا الجانب الزراعي، والموارد المائية المختلفة، وأهم المحاصيل الزراعية والثمار بها، بالإضافة إلى الصناعة وأهميتها، وأهم الموارد المعدنية.

والفصل الأول يأتي تحت عنوان " المظاهر السياسية في اليمن من القرن الثالث حتى التاسع الهجري / التاسع – الخامس عشر الميلادي"، ويقوم بذكر الدويلات التي تعاقبت على حكم اليمن في تلك الفترة، وما قام بين تلك الدويلات من صراع للحصول على الحكم، وتأثير كل دولة من هذه الدويلات على الاقتصاد اليمنى، وعلى الأسواق بها.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان "تنظيم الأسواق"، وبدأ الحديث فيه بتعريف لفظة السوق لغة واصطلاحا، كما تحدث عن الأماكن المخصصة لإقامة الأسواق، وكذلك كيفية إقامتها، وتحدث أيضا عن أهم المنشآت التجارية والوظائف التي تواجدت بداخل هذه الأسواق، وكذا تحدث عن عروض التجار والأسعار بداخل هذه الأسواق، وكذلك مدى تأثير هذه الأسواق على الحياة الاجتماعية.

وجاء الفصل الثالث بعنوان "النشاط التجاري بالأسواق"، وتحدث هذا الفصل عن العديد من المباحث الخاصة بالتجارة نحو ذكر أهم المراكز والموانئ التجارية اليمنية، وكذلك ما قام باليمن من تبادل تجارى داخلي وخارجي، وما ربط بين اليمن وما جاورها من البلدان من طرق مواصلات برية وبحرية.

في حين حمل الفصل الرابع عنوان "المعاملات التجارية والمالية والرقابة على الأسواق"، ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث يتناول فيه المبحث الأول نظم المعاملات التجارية والمالية من نقود وصكوك وغيرها من نظم المعاملات، بينما يتناول المبحث الثاني نوع آخر من المعاملات التجارية والمالية متمثلة في المكاييل والموازين والمقاييس، في حين يتناول المبحث الثالث نظم الضرائب التجارية وأقسامها، وما استجد عليها، أما المبحث الرابع والأخير فيتحدث عن دور كلا من الحكومات اليمنية من خلال حكامها وأمرائها، وكذلك من خلال الحسبة وتعيينهم للمحتسب في الضبط والرقابة على الأسواق.

الخاتمة

لقد أوضحت هذه الدراسة أهمية الأسواق اليمنية التي أكسبت اليمن طابعًا خاصًا من الناحية الاقتصادية، ولكون اليمن بلدا زراعيًا في المقام الأول، فلقد حفلت هذه الأسواق بوجود العديد من السلع الزراعية اليمنية في عروض التجار بتلك الأسواق، بجانب وجود الصناعات اليدوية البسيطة التي هي من صنع الصانع اليمنى نفسه، مع ما هو وارد من خارج بلاد اليمن من السلع المختلفة.

وساعد موقع اليمن المتميز في وجود الكثير من السلع التي لم تكن تزرع أو تصنع باليمن لتعرض بأسواقها، حيث أنها تقع في ملتقى الطرق التجارية العالمية بين الشرق والغرب، مما اكسب اليمن دورًا هامًا في تجارة العبور بين الكثير من الأقاليم المجاورة لها.

ولقد احتل موقع السوق في التخطيط العمراني للمدينة في العصر الإسلامي مكانة هامة، فلقد علم المخطط الإسلامي مدى أهمية السوق، فوضعه في مكانة مميزة من التخطيط العمراني لمدينة أو قرية، حيث يتم بالسوق الاستقرار، حيث يلبى السوق جميع متطلبات الحياة اليومية بالنسبة للإنسان من مأكل ومشرب وغير ذلك من المتطلبات المعيشية.

نتائج الدراسة:

أوضحت الدراسة لماذا سميت اليمن بهذا الاسم، ولقد اخُتلف في سبب هذه التسمية، فنجد ابن العباس يرجع هذه التسمية إلى اسم لولد قحطان بن الهميسع بن يتمن بن ثابت بن اسمعيل، وقحطان هذا يرجع إليه أصل العرب العاربة، في حين ذهب المسعودي إلى أن سبب هذه التسمية يرجع إلى موقع اليمن الجغرافي بالنسبة إلى الكعبة حيث أنه يقع بناحية اليمين من الكعبة، وذلك قياسًا على الشام لأنه على شمال الكعبة، كما أوضحت هذه الدراسة مدى تأثير الموقع الجغرافي لليمن على النشاط التجاري بداخل أسواقها، كما أوضحت أهم كور اليمن، وكذلك ذكرت أهم المحاصيل الزراعية اليمنية والفواكه والثمار والأشجار بها، بالإضافة إلى الصناعة وأهميتها، وأهم الموارد المعدنية ومناطقها وأنواعها.

أوضحت الدراسة المظاهر السياسية في اليمن من القرن الثالث حتى التاسع الهجري / التاسع _ الخامس عشر الميلادي، فعرضت الدويلات التي قامت على حكم اليمن في هذه الفترة من الزمن، وتأثير تلك الدويلات على الأسواق اليمنية، وعلاقات تلك الدول بمن جاورهم من الأقطار، وقد أوضحت الدراسة أن اليمن في تلك الفترة من الزمن تعاقب على حكمها العديد من الدول.

وكانت أهم الملامح العامة التي تميز اليمن في تلك الفترة، وجود أكثر من دولة وقوى في وقت واحد متزامنة مع بعضها البعض، وفي مناطق مختلفة باليمن، وقد كانت العلاقات فيما بينهم متذبذبة ومرتبطة بالمصالح المشتركة، كما كان الكثير من هذه الدويلات من والقوى عبارة عن إمارات أو سلطنات وكان يطلق على زعمائها ملوك أو سلاطين أو أمراء، فهم في واقع الأمر عبارة عن زعماء ومشايخ لقبائلهم، وقد تنوعت اتجاهات هذه الدول والقوى من حيث الدوافع والخلفية الفكرية من حيث ولائها، فمنها ما كان يطمح إلى الانقضاض على الخلافة وإعلان خلافة بديلة، ومنها ما أراد الانفصال عن الخلافة لتحقيق طموح الزعامة، ومنها ما قام على أسس فكرية ومذهبية.

وقد أوضحت الدراسة تعريف لفظة السوق لغة واصطلاحًا، وكذلك تعريف المؤرخين والعلماء، ونظرتهم للسوق، فالسوق شكل من أشكال النظم التجارية يقوم بوظيفة سد حاجات الناس، وهذه الحاجات منها الضروري وهى الأقوات من الحنطة وما في معناها كالباقلاء والبصل والثوم وأشباهه، ومنها الحاجى والكمالى مثل الادم والفواكه والملابس والماعون والتراكيب وسائر المصانع والمباني.

كما بينت الدراسة الأماكن المخصصة لإقامة الأسواق، وكذلك كيفية إقامتها، وأهم المنشآت والوظائف التي تواجدت بداخل تلك الأسواق، وأوضحت أيضا الدراسة في هذا الفصل أسعار السلع بداخل هذه الأسواق، وكذلك ما توافر في عروض التجار من السلع اليمنية وغير اليمنية، كما أوضحت الدراسة مدى تأثر الأسواق بالأزمات والاضطرابات، وتأثير تلك الأوضاع على حالة البيع والشراء،

وأوضحت الدراسة أيضا مدى تأثير الأسواق اليمنية على الحياة الاجتماعية حيث أن السوق يدل على الحالة الاجتماعية للبلد التي يُقام فيها، فكلما كانت الأسواق منتعشة في البيع والشراء دل ذلك على ارتفاع مستوى الحياة الاجتماعية في البلدة التي يقام فيها، وكلما انخفضت عملية البيع والشراء دل ذلك على انخفاض مستوى الحياة الاجتماعية لهذه البلدة.

عرضت الدراسة أهم المراكز والموانئ التجارية اليمنية التي بها حفلت أسواق اليمن بالعديد من المنتجات والسلع، ولقد كان للعديد من المدن اليمنية مشركات تجارية كبيرة فأصبحوا محطات لكثير من التجارات، كما أوضحت التبادل التجاري الذى حدث بين مدن اليمن وقراها وأوديتها ومخاليفها، وكذلك التبادل الذى حدث بين اليمن وغيرها من الأقطار المجاورة لها، وأوضحت الدراسة كذلك الطرق التجارية الداخلية والخارجية البرية منها والبحرية التي ربطت بين أجزاء اليمن بعضها البعض، وبين ما جاورها من الأقطار، وأيضا ما استخدم من وسائل نقل في عملية التنقل.

كما بينت الدراسة المعاملات التجارية والمالية داخل الأسواق اليمنية من نقود وصكوك وسفاتج، وكذلك المعاملات التجارية والمالية من مكاييل وموازين ومقاييس التي استخدمت بالأسواق اليمنية للكيل والوزن والقياس، كما أوضحت الدراسة أيضا في هذا الفصل نظم الضرائب التجارية وأقسامها، وما استجد عليها، إلى جانب الضرائب غير الشرعية من مكوس وغيرها، وتذكر كذلك هذه الدراسة دور كلا من الحكومات اليمنية من خلال حكامها وأمرائها، وأيضا من خلال الحسبة وتعينهم للمحتسب في الضبط والرقابة على الأسواق.